إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية
– دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2011-2016) –

Liquidity Risk Management and its Role in Assessing the Profitability of Commercial Banks
– Econometric Study for a Sample of Commercial Banks in Algeriaduring the Period (2011-2016) –

حدة فروحات[1،*]، عمر الفاروق زرقون[2]، علي بن ساحة[3]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)

[2] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)

[3] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، عرداية (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2018/12/14 ؛ **تاريخ المراجعة** : 2018/12/15 ؛ **تاريخ القبول**: 2018/12/15

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير إدارة مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية في الجزائر، وذلك بدراسة قياسية تضمنت 06 بنوك تجارية ناشطة في الجزائر، بالإعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة من (2011-2016)، ولتحقيق هذا الهدف تم إستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel)، بالاعتماد على نموذج الإنحدار التجميعي الملائم للدراسة، والاستعانة ببعض البرامج الإحصائية، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات قياس مخاطر السيولة و معدل العائد على الأصول ، أما بالنسبة لمؤشر العائد على حقوق الملكية، فأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة التغطية النقدية، في حين عدم وجود هذه الدلالة الإحصائية فيما تعلق بنسبتي التوظيف و السيولة القانونية كمؤشرات لقياس مخاطر السيولة.

الكلمات المفتاح : مخاطر السيولة؛ إدارة مخاطر السيولة؛ ربحية؛ لجنة بازل؛ معدل العائد على الأصول.

تصنيف JEL : M41

Abstract : The objective of thisstudyis to examine the impact of liquidity risk management on the profitability of commercial banks in Algeria by conducting a standard study of 06 active commercial banks in Algeria, based on annual data for the period 2011-2016. To achievethis objective, Based on the appropriateregression model for the study and using. In thisstudy, wefound a statisticallysignificantrelationshipbetweenliquidityrisk and return on assets indices. As for the Return on equity, Study to exist A statisticallysignificantrelationshipbetween the return on equity and the percentage of cash coverage, while the absence of thisstatisticalsignificancewith regard to the employment and legalliquidity ratios as indicators to measureliquidityrisk.

Key words : LiquidityRisk; LiquidityRisk Management; Profitability; Basel Committee;Rate of return on assets.

Jel Classification Codes : M41

* Corresponding author, e-mail: frouhatarwa@gmail.com

I- تمهيد :

تزود البنوك الإقتصاد بالموارد المالية، عن طريق نشاطها الأساسي المتمثل في الوساطة المالية ، بين أصحاب الفائض المالي (المودعين) وأصحاب العجز المالي (المقترضين)، ، وهذا ما يعرض البنوك إلى مخاطر عديدة، ومن بينها مخاطر السيولة، والتي تعد من المواضيع المهمة في البنوك التجارية،كونها من المخاطر المالية غير النظامية التي تتعرض لها البنوك، نتيجة احتكاكها بزبائنها، فقد يخسر البنك عددا من عملائه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية، أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ البنك بسيولة تفوق حاجته،كما يمكن أن تؤثر هذه المخاطر سلبا على أرباح ورأس مال البنك، ومن هنا تظهر أهمية إدارة مخاطر السيولة في إبراز الأساليب والطرق التي يمكن لإدارة البنك إستخدامها في عملية إدارة السيولة حيث ينعكس ذلك على ربحية البنوك التجارية . وعليه ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا المقال الإجابة عن **الإشكالية التالية : ما مدى تأثير إدارة مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة؟**

-فرضيات البحث : تأسيسا على ما تقدم،اعتمدنا الفرضيات التالية كأساس ومنطلق لمناقشة موضوع البحث،و هي :

- توجد علاقة بين إدارة مخاطر السيولة والربحية في البنوك التجارية محل الدراسة.
- تؤثر مخاطر السيولة على العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية محل الدراسة بشكل سلبي.
- تؤثر مخاطر السيولة على العائد على الأصول في البنوك التجارية محل الدراسة بشكل ايجابي.

– مرجعية الدراسة : تتمثل أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع والمتوفرة لدينا فيمايلي :

➢ **دراسة باسل جبر حسن أبو زعيتر(2004)** [1]: حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين والتي إشتملت عينة مكونة من سبعة بنوك تجارية خلال الفترة 1997-2004، حيث تمت دراسة الربحية من خلال مؤشرين (معدل العائد على الموجودات (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة عكسية بين نسبة المخصص الخاص إلى إجمالي التسهيلات والربحية، فكلما إنخفضت المخصصات الخاصة، كلما أدى ذلك إلى زيادة الربحية والعكس صحيح، ووجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة والربحية، ووجود علاقة طردية بين كل من نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية ونسبة المديونية إلى إجمالي الأصول والربحية.

➢ **دراسة zaphaniahakungamaaka(2013)** [2] : حيث هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين مخاطر السيولة وأداء البنوك التجارية و التحقق من هذا المخطر الذي تواجهه هذه المصارف من خلال تطبيق الإنحدار المتعدد، و بالإعتماد على بيانات القوائم المالية، وقائمة الدخل، لـ 33 بنك تجاري في كينيا خلال الفترة 2008-2012، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن ربحية البنك التجاري في كينيا تتأثر سلبا بسبب الزيادة في فجوة السيولة والرافعة المالية، مع وجود فجوةكبيرة في السيولة،قد تضطر البنوك إلى الاقتراض حتى بمعدل أعلى مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإقراض.

➢ **دراسة TOM MUNGAI OUMA(2015)** [3] : حيث هدفت الدراسة إلى تقييم آثار مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية في كينيا، وتضمن البحث تحليل النتائج المالية لـ 43 بنك تجاري على مدى 5 سنوات 2010-2014، وقد تم تحليل بيانات هذه الدراسة من خلال إستعمال برنامج SPSS20، وذلك عن طريق إستخدام الإحصاء الوصفي مثل الحد الأدنى، والحد الأقصى ومتوسط الإنحراف المعياري والإحصاء الإستدلالي، وتشير نتائج الدراسة إلى أن زيادة الوحدة في النسبة الحالية، ونسبة السيولة والودائع، سوف تؤدي إلى تحسين صافي دخل الفائدة، وتوصلت أيضا إلى أن السيولة تتأثر بربحية البنوك التجارية بشكل إيجابي، حيث كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة والربحية في كينيا، ومنه توصي الدراسة بأن مخاطر السيولة يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار دائما لتحسين عوائد البنوك مقاسة بصافي دخل الفوائد.

➢ **–دراسة : خميسي قايدي& أمينة بن خزناجي (2016)** [4] : حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية إدارة مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك التجارية الجزائرية بإستخدام الأساليب الوقائية والعلاجية و كذا قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية من خلال دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC)، بإستعمال نماذج قياسية، وذلك بإستخدام ثلاث طرق : طريقة الفروقات المجمعة،طريقة الأصول/الخصوم المرجحة، وطريقة الفروقات المتتابعة، وذلك خلال الفترة ما بين 2008-2012، ومن أهم النتائج المتوصل إليها خلال هذه الدراسة هي أن البنوك التجارية الجزائرية ينبغي أن تقوم بإستغلال فائض السيولة في الاستثمارات، من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني مع ضرورة تحديد حجم السيولة التي يحتاجها البنك، وعلى البنوك التجارية تطوير أدوات قياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة وتنفيذ إختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري وتطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة.

1.I-مدخل مفاهيمي حول إدارةمخاطر السيولة ومؤشرات قياسها :

أولا. مفهوم إدارة مخاطر السيولة : نود الإشارة في البداية إلى مفهوم مخاطر السيولة، قبل التطرق لإدارة مخاطرها.

تعني **مخاطر السيولة** : " عدم قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من الودائع، ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة ، وكذا مواجهة الطلب على القروض دون تأجيرها، وذلك نتيجة الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على نقدية بتكلفة معقولة سواء بيع الأصول او الحصول على قروض أودائع"[5].كما أنها تنشأ عن عجز البنك على الوفاء بإلتزاماته عندما يحل موعد إستحقاقها دون تحمل خسارة غير مقبولة، ويمكن أن يؤثر هذا الخطر سلبا على أرباح ورأس مال البنك، لذلك يصبح من أولويات الإدارة العليا للبنك وضمان توفير الأموال الكافية لتلبية المتطلبات المستقبلية وبتكاليف معقولة[6].

أما عن **إدارة مخاطر السيولة** : "فهي معالجة المخاطر عن طريق تلك الممارسات التي تقوم بها إدارة البنك من أجل ربط احتياجات السيولة بالبنك مع مصادرها الفعلية أو المحتملة لتفادي وقوع البنك في مخاطر السيولة، حيث على البنك أن يدير مخاطر السيولة بشكل سليم و بمواظبة تامة و يحافظ على مستوى كاف من السيولة تمكنه من التغلب على سلسلة الأحداث الضاغطة"[7].

ثانيا.مبادئ إدارة مخاطر السيولة في البنوك حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية :

لقد واجهت البنوك العديد من الصعوبات في إطار عملها خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وذلك بسبب الثغرات الموجودة في المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر السيولة الصادرة في سنة 2000، وردا على ذلك قامت لجنة بازل بمراجعة المبادئ السابقة والتوصل إلى نشر مجموعة من المبادئ تم إصدارها ضمن وثيقة سبتمبر لسنة 2008، وفيما يلي عرض مختصر لأهم هذه المبادئ :

1. **المبدأ الأساسي لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة :**

تعتبر تسيير مخاطر السيولة مسؤولية كل بنك، حيث ينبغي على كل بنك أن يتوفر على إطار سليم ودائم لتسيير مخاطر السيولة، ولمواجهة حالات ندرة السيولة وتوقف مصادر التمويل، كما ينبغي على المشرفين تقييم آلية تسيير مخاطر السيولة ووضع السيولة، كما عليهم التحرك بسرعة عند مواجهة أي عجز في هذه المجالات لحماية المودعين وللحد من الأضرار التي قد تنجم عن النظام المالي[8].

2. **قياس وإدارة مخاطر السيولة :**

يجب على إدارة البنك أن تقوم بتحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة، حيث تشمل هذه العملية إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية الناتجة عن الموجودات والمطلوبات في البنك، وعن البنود خارج الميزانية العمومية وفقا لفترات زمنية مناسبة ومختلفة. وعلى البنك متابعة ومراقبة والسيطرة على مخاطر السيولة واحتياجات تمويل المؤسسات أو الوحدات القانونية التابعة له أو أعماله المختلفة وبمختلف العملات مع الأخذ بعين الإعتبار القيود القانونية و التنظيمة والتشغيلية التي ممكن أن تعرقل تحول السيولة[9]. حيث يجب على البنك أن يقوم بإعداد إستراتيجية تمويل توفر تنويع فعال في مصادر الأموال طول فترات التمويل[10] ، وينبغي على البنك أن يقوم بمراقبة وضعية السيولة والمخاطر المترتبة عليها بشكل يومي، والتي تكون قادرة على الوفاء بإلتزاماتها والسداد في الوقت المحدد، وبالتالي المساهمة في الأداء الحسن لأنظمة الدفع والتسوية لدى البنك.

3. **دور هيئات الرقابة المصرفية :**

ينبغي على هيئات الرقابة المصرفية إجراء تقييم شامل وبشكل منتظم في إطار عمل إدارة مخاطر السيولة في البنوك وتحديد أوضاع السيولة ما إذا كانت هذه البنوك تحقق مستوى كاف من المرونة في ظل مواجهة الضغوط المترتبة عليها والأخذ بعين الإعتبار مكانتها في النظام المالي. وعلى هيئات الرقابة المصرفية استكمال تقييمها بتحديد إطار مخاطر السيولة ووضع السيولة في البنوك من خلال المتابعة المستمرة للجهات المشرفة والأخذ بعين الإعتبار : التقارير الداخلية، تقارير التحوط ومعلومات السوق. وينبغي على هذه الجهات أن تطلب من البنوك اتخاذ إجراءات علاجية وفعالة في الوقت المحدد وبيان أوجه القصور في عمليات إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة في البنك. ويجب أيضا على هيئات الرقابة المصرفية التواصل مع الهيئات الأخرى والسلطات العمومية على الصعيد الوطني والدولي مثل: البنوك المركزية، لتسهيل التعاون الفعال والذي يتعلق بمجال الرقابة على إدارة مخاطر السيولة في البنوك.[11].

ثالثا.مؤشرات قياس مخاطر السيولة : إن مؤشرات قياس مخاطر السيولة التي تعتمد على البيانات المالية للتقارير السنوية للبنوك متعددة ، نذكر منها مايلي[12]:

أ- النقد والأرصدة لدى البنك / إجمالي الأصول (نسبة التغطية النقدية): إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أو لدى البنك والتي يواجه بها الصرف التزاماته المختلفة[13].

ب- النقد والاستثمارات قصيرة الأجل / إجمالي الأصول : يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يمكن من زيادة النقد والاستثمارات (أي تحويل الاستثمارات القصيرة الأجل إلى سيولة في فترة قصيرة لمواجهة البنك بها التزاماته في آجالها المحددة .

ت-إجمالي القروض / إجمالي الودائع (نسبة التوظيف): يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصنيفها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة على صعيد آخر إن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤشر حاجة البنك إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة.

ث-الأصول المتداولة / إجمالي الودائع (نسبة السيولة القانونية) : يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة لأن ذلك يعكس زيادة الأصول المتداولة التي يواجه البنك التزاماته الأخرى.

I.2-ماهية الربحية في البنوك ومؤشرات قياسها :

أولا. مفهوم الربحية في البنوك التجارية :

تعرف الربحية بأنها : " العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الارباح، والربحية تعتبر هدفا للمنشأة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية "[14].

كما تعرف بأنها "المؤشر الكاشف عن مركز البنك التنافسي في الأسواق وجودة ادارتها وهي تسمح للبنك بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفر وفاء ضد المشكلات القصيرة الأجل "[15]، وتعرف أيضا على أنها "الزيادة الصافية في الثروة الحقيقية التي يمكن توزيعها على مالكي المشروع في نهاية المدة دون أن تؤثر في رأس المال المستثمر"[16].

ويمكن تقييم أهمية الربحية المصرفية على المستويين الجزئي والكلي للاقتصاد، فعلى المستوى الجزئي، الربح هو الشرط الأساسي لمؤسسة مصرفية تنافسية والمورد المالي الأرخص، وهو ليس مجرد نتيجة لذلك ولكن أيضا ضرورة لنجاح الصناعة المصرفية في فترة تزايد المنافسة في الأسواق المالية، ولذلك فالهدف الرئيسي لإدارة البنوك، والشرط الأساسي لإجراء أي عمل، هو تحقيق الربح.

ثانيا. مؤشرات ونسب قياس الربحية : هناك جملة من المعايير التي يمكن الإستناد عليها في قياس ربحية البنوك، نذكر من أهمها :

- **معدل العائد على الأصول: (ROA)** : يعتبر معدل العائد على الأصول مقياس من مقاييس الربحية، حيث يعبر عن العلاقة بين الأرباح وحجم الأموال المتاحة للإدارة، وهو يقيس القدرة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة للإدارة بغض النظر على طريقة تمويلها، وتعطى العلاقة المبسطة لحساب هذا المؤشر كالتالي[17]:

معدل العائد على الأصولROA = صافي الدخل / إجمالي الأصول

-معدل العائد على حقوق الملكية:(ROE) : يقيس معدل العائد على حقوق الملكية مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح. حيث يدل ارتفاع هذا المعدل على كفاءة الإدارة في استغلال الأموال لضمان عائد مرض للملاك، غير انه غير ملائم إذا ارتفعت أسعار الفائدة، وتعطى العلاقة المبسطة لحساب هذا المؤشر كمايلي[18] :

معدل العائدعلى حقوق الملكية ROE = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

-معدل منفعة الأصول:(AU) : حيث يدل هذا المؤشرعلى الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول[19] .

-معدل الرفع المالي : إن هذا المعدل يتم قياسه وذلك بإيجاد العلاقة مابين مجموع أصول المصرف في سنة معينة منسوب إلى حقوق الملكية، بمعنى آخر أنه يوضح عدد المرات التي تزايدت فيها حقوق الملكية.

II - الطريقة والأدوات :

قمنا من خلال هذه الدراسة بالاعتماد على منهج دراسة حالة لعينة من البنوك من خلال إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، حيث يعتبر مجتمع الدراسة الركيزة الأساسية لإجراء الدراسة الميدانية والتطبيقية وهذا من خلال جمع المعلومات اللازمة لقياس وتحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة المتمثلة في دراسة عينة تتكون من 06 بنوك تجارية في الجزائر حيث تغطي هذه الدراسة فترة 06 سنوات الممتدة من 2011 إلى غاية 2016 للبنوك محل الدراسة ، وقد تم اختيار الفترة بناءا على المعلومات والمعطيات اللازمة والمتوفرة في الدراسة والمتمثلة في التقارير السنوية من مواقع البنوك.وانطلاقا من طبيعة الموضوع وأهداف الدارسة، تم اختيار مجموعة من متغيرات متمثلة في ثلاثة متغيرات مستقلة لمخاطر السيولة ومتغيرين تابعين للربحية وأضفنا إلى ذلك متغيرين ضابطين بهدف تحسين النموذج والمتمثلة في الآتي :

- **المتغيرات المستقلة :**

-نسبة التغطية النقدية = إجمالي الأصول السائلة / إجمالي الأصول؛

-نسبة التوظيف = إجمالي القروض / إجمالي الودائع؛

-نسبة السيولة القانونية = إجمالي الأصول السائلة / إجمالي الودائع.

➢ **المتغيرات التابعة :**

-العائد على الأصول = النتيجة الصافية / إجمالي الأصول؛

-العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / حقوق الملكية.

➢ **المتغيرات الضابطة :**

-تكاليف الفوائد؛

- إجمالي الأصول.

حيث اعتمدنا في جمع البيانات على مصدرين أساسين هما مصادر ثانوية تمثلت في مجموعة من الكتب والمذكرات...إلخ، أما بالنسبة للمصادر الأولية التي تحصلنا عليها كانت من مواقع البنوك المتمثلة في التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

وبهدف معرفة العلاقة بين مخاطر السيولة والربحية ، استخدمنا الأسلوب القياسي عن طريق تقدير معالم النموذج باستعمال بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel)[20]، ومن أجل تسهيل عملية الحساب استخدمنا برامج تساعدنا في تحديد العلاقة بين مخاطر السيولة والربحية تمثلت في: Eviews10,SPSS22 ،Excel10

III- النتائج ومناقشتها :

III.1.عرض النتائج :

أولا.الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة :

بالإعتماد على قيم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة الموضحة في **الجدول رقم (01)**، نخلص إلى مايلي :

1- دراسة البيانات المتغيرة لنسبة التغطية النقدية (CR1) :

تبين من خلال الجدول أن قيم المتوسطات CR1 كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر ب 0.1221 لبنك BNP، وأعلى متوسط قدر ب 0.2820 لبنك AGB، و بمتوسط حسابي يقدر ب 0.1890وإنحراف معياري قدره 0.0542، وبالنظر إلى **الشكل رقم (01)**، نلاحظ أن هناك أربع بنوك كانت أقل من المتوسط وهي BDL وBNP وBEA و SGA، بينما حقق AGB أعلى متوسطا يفوق المتوسط العام مع BNA.

2- دراسة البيانات المتغيرة لنسبة التوظيف (CR2) :

تبين من خلال الجدول أن قيم المتوسطات CR2 كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر ب 0.4814 لبنك BNP، وأعلى متوسط قدر ب 0.8273لبنك AGB، و بمتوسط حسابي يقدر ب 0.5730 و إنحراف معياري قدره 0.1276، وبالنظر الى **الشكل رقم (02)**نلاحظ أن هناك خمس بنوك كانت أقل من المتوسط وهي BNP و BDL وSGA و BNA و BEA ، بينما حقق AGB أعلى متوسطا يفوق المتوسط العام.

3- دراسة البيانات المتغيرة لنسبة السيولة القانونية (CR3) :

تبين من خلال الجدول أن قيم المتوسطات CR3 كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر ب 0.1063 لبنك BNP، وأعلى متوسط قدر ب 0.3861 لبنك AGB، و بمتوسط حسابي يقدر ب 0.1784 و إنحراف معياري قدره 0.1064، **وبالنظر الى الشكل رقم (03)** نلاحظ أن هناك خمس بنوك كانت أقل من المتوسط وهي BDL وBNA و BEA و BNPو SGA، بينما حقق AGB أعلى متوسطا يفوق المتوسط العام.

4- دراسة البيانات المتغيرة للعائد على الأصول (ROA) :

تبين من خلال الجدول أن قيم المتوسطات ROA كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر ب 0.0017 لبنك BNP، وأعلى متوسط قدر ب 0.1210لبنك BDL، وبمتوسط حسابي يقدر ب0.0315 وانحراف معياري قدره 0.0442، **الشكل رقم (04)** نلاحظ أن هناك خمس بنوك كانت أقل من المتوسط وهي BNP و BEA وBNA و SGA و AGB، بينما حقق BDL أعلى متوسطا يفوق المتوسط العام.

5- دراسة البيانات المتغيرة للعائد على حقوق الملكية (ROE) :

تبين من خلال الجدول أن قيم المتوسطات ROE كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر ب 0.0410لبنك BNP، وأعلى متوسط قدر ب 0.2177لبنك AGB، و بمتوسط حسابي يقدر ب 0.1238 و إنحراف معياري قدره 0.0567، وبالنظر الى **الشكل رقم (05)**نلاحظ أن هناك أربع بنوك كانت أقل من المتوسط وهي BDL و BNPو BNA و BEA، بينما حقق AGBوSGA أعلى متوسطا يفوق المتوسط العام .

ثانيا. العلاقة بين مخاطر السيولة والعائد على الأصول (ROA) :

1 إختبار الصيغة الرياضية للنموذج:

من أجل تحديد العلاقة بين مخاطر السيولة والعائد على الأصول نقوم بالمفاضلة بين ثلاثة اختبارات(خطي، نصف لوغاريتمي، لوغاريتمي) واختيار ادنى قيمتين من أحد الاختبارات، وبالنظر إلى **الجدول رقم (02)** نلاحظ أن ادنى قيمتين هما للنموذج الخطي، ومنه سوف نقوم بتقدير النموذج على هذا الأساس.

2- تقدير معلمات النموذج:

بهدف اختيار النموذج الملائم لدراستنا من بين هذه النماذج الثلاثة المقترحة في **الجدول رقم (03)** نقوم بإجراء إختبارين للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الأثار الثابتة و نموذج الأثار العشوائية من خلال عرض فرضيتين نقبل أحدهما ونرفض الأخرى.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيم الاحتمالية للمعلمات الجزئية منها ما هو مقبول إحصائيا، ومنها ما هو مرفوض إحصائيا ، أما بالنسبة للقيم الاحتمالية الكلية للنماذج (Prob(f-statisticأقل من 0.05، أي للنموذجين معنوية احصائية.

وللمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذجي الأثار الثابتة أو العشوائية نقوم باختبار LMالذي يظهر لنا في **الجدول رقم (04)** نتيجة إختبارBruesch and Pegan LMللمقطع والتي بلغت0.344288بإحتمال0.5574، للفترة التي كانت تساوي 0.011671، أما بالنسبة للمقطع والفترات معا فيساوي0.35595، الأمر الذي يؤدي إلى رفض الفرضية البديلة لنموذج الأثار الثابتة أو العشوائيةH1وقبول الفرضية العديمة للنموذج التجميعيH0، ومنه النموذج الملائم للدراسة هو النموذج التجميعي مقارنة بنموذج الاثار الثابتة أو العشوائية.

ومن خلال نتائج **الجدول رقم (05)**سنقوم بعرض التحليل الإحصائي له كالتالي:

أ- دراسة المعنوية الإحصائية للنموذج:

من خلال إحصائيات ستيودنت نلاحظ أن هذه القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة بالنسبة لـC و CR1 و CR2 أكبر تماما من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.959، وهذا يعني نرفض الفرضية العديمة H0، أي المعالم C و CR1 و CR2 ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، أما بالنسبة لـCR3 لم تكن له معنوية إحصائية أي عدم وجود دلالة إحصائية.

نلاحظ من خلال إحصائية فيشر (F-statistic) الخاصة بعلاقة المتغيرات المستقلة (CR3،CR2، CR1) والمتغير التابع ROA تساوي12.37190 بدلالة إحصائية 0.00001، وهي أقل تماما من معنوية 0.05، أي أن المعلمة المقدرة تختلف معنويا عن الصفر وبالتالي النموذج المقدر له دلالة إحصائية معنوية في مجمله عند مستوى معنوية 0.05.

من خلال نتائج النموذج يمكن ملاحظة أن المتغير الثابت والمتغيرات المستقلة تفسر 67.34% من المتغيرات الكلية للمتغير التابع ROA، حيث بلغ معامل التحديد R^2=0.673414 ومعامل التحديد المصحح 61.89% =adj R^2، أما النسبة المتبقية 32.66%، تفسرها متغيرات أخرى غير داخلة في النموذج أو عناصر نجهلها أو صعبة الحساب وهذا يدل على قوة تفسير جيدة.

3- دراسة المشاكل القياسية:

أ- **مشكل إختلاف التباين:**

من خلال نتائج **الجدول رقم(06)** يتبين لنا أن البواقي موزعة توزيعا متجانسا وذلك لأن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، أي أن Prob 0.05 < 0.9092 =، ومنه نقبل الفرضية العدمية H0 التي تقول بأن البواقي موزعة توزيعا متجانسا ونرفض الفرضية البديلة H1 التي تقول بأن البواقي موزعة توزيعا غير متجانسا، ومنه لا يوجد إختلاف في التباين.

ب- **مشكل توزيع البواقي:**

من خلال نتائج **الشكل رقم (06)** الذي يوضح إختبار **جاك بيرا** يتبين لنا أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لأن مستوى المعنوية أكبر من 0.05 أي 0.05 < 0.650001 = Prob، ومنه نقبل الفرضية العدمية H0 التي تقول أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا ونرفض الفرضية البديلة H1 التي تقول أن البواقي غير موزعة توزيعا طبيعيا، ومنه البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

ت- **مشكلة المقاطع مع البواقي:**

من خلال نتائج **الجدول رقم(07)** يتبين لنا أن المقاطع في ثلاثة مرتبطة بالبواقي وذلك لأن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، فبما أن إحتمالية Breusch-Pagan LM أكبر من 0.05 أي أن 0.6273 = Prob، فهنا نرفض الفرضية البديلة H0 ونقبل الفرضية العدمية H1 أي أن هناك ارتباط بين البواقي والمقاطع.

ثالثا.العلاقة بين مخاطر السيولة والعائد على حقوق الملكية(ROE) :

1 إختبار الصيغة الرياضية للنموذج :

من أجل تحديد العلاقة بين مخاطر السيولة والعائد علىحقوق الملكية نقوم بالمفاضلة بين ثلاثة اختبارات(خطي، نصف لوغاريتمي، لوغاريتمي) واختيار أدنى قيمتين من أحد الاختبارات، وبالنظر إلى **الجدول رقم (08)** نلاحظ أن ادنى قيمتين هما للنموذج الخطي، ومنه سوف نقوم بتقدير النموذج على هذا الأساس.

2- تقدير معلمات النموذج :

بهدف اختيار النموذج الملائم لدراستنا من بين هذه النماذج الثلاثة المقترحة في **الجدول رقم (09)** نقوم بإجراء إختبارين للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الأثار الثابتة و نموذج الأثار العشوائية من خلال عرض فرضيتين نقبل أحدهما ونرفض الأخرى.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيم الاحتمالية للمعلمات الجزئية منها ما هو مقبول إحصائيا، ومنها ما هو مرفوض إحصائيا، أما بالنسبة للقيم الاحتمالية الكلية للنماذج Prob(f-statistic) أقل من 0.05، أي للنموذجي معنوية إحصائية.

وللمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذجي الأثار الثابتة أو العشوائية، نقوم باختبار LM الذي يظهر لنا في **الجدول رقم (10)** نتيجة إختبارBerusch-Pagan للمقطع والتي بلغت3.068617باحتمال0.0798 ، للفترة التي كانت تساوي 0.005111، أما بالنسبة للمقطع والفترات معا فيساوي 3.073728، الأمر الذي يؤدي إلى رفض الفرضية البديلة لنموذج الأثار الثابتة أو الأثار العشوائيةH1وقبول الفرضية العدمية للنموذج التجميعيH0، ومنه النموذج الملائم للدراسة هو النموذج التجميعي مقارنة بنموذج الأثار الثابتة أو الأثار العشوائية.

ومن خلال نتائج **الجدول رقم (11)**سنقوم بعرض التحليل الإحصائي له كالتالي:

أ- دراسة المعنوية الإحصائية للنموذج :

من خلال إحصائيات ستيودنت نلاحظ أن هذه القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة بالنسبة ل CR1 أكبر تماما من القيمة المجدولة للتوزيع الطبيعي 1.959، وهذا يعني رفض الفرضية العدمية H0، أي المعلمة CR1 ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، أما بالنسبة لCو CR2 وCR3 لم تكن لها معنوية إحصائية عند مستوى العينة 0.05

نلاحظ من خلال إحصائية فيشر (F-statistic) الخاصة بعلاقة المتغيرات المستقلة (CR3، CR2، CR1) والمتغير التابع ROE تساوي 4.168212بدلالة إحصائية 0.005398 وهي أقل تماما من معنوية 0.05، أي أن المعلمة المقدرة تختلف معنويا عن الصفر وبالتالي النموذج المقدر له دلالة إحصائية معنوية في مجمله عند مستوى معنوية 0.05.

من خلال نتائج النموذج يمكن ملاحظة أن المتغير الثابت والمتغيرات المستقلة تفسر 40.99% من المتغيرات الكلية للمتغير التابع ROE، حيث بلغ معامل التحديد R^2=0.409926ومعامل التحديد المصحح adj.R^2= 31.15% أما النسبة المتبقية 59.01% تفسرها متغيرات أخرى غير داخلة في النموذج أو عناصر نجهلها أو صعبة الحساب وهذه يدل على قوة تفسير ضعيفة.

3- دراسة المشاكل القياسية :

أ- **مشكل إختلاف التباين :**

من خلال نتائج **الجدول رقم(12)**يتبين لنا أن البواقي موزعة توزيعا غير متجانسا وذلك لأن مستوى المعنوية أقل من 0.05، أي أن Prob = 0.0031 < 0.05، ومنه نرفض الفرضية الفرضية العديمة H_0 التي تقول بأن البواقي موزعة توزيعا متجانسا ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تقول بأن البواقي موزعة توزيعا غير متجانسا، ومنه هناك إختلاف في التباين.

ب- **مشكل توزيع البواقي :**

من خلال نتائج**الشكل رقم (07)** الذي يوضح إختبار**جاك بيرا** يتبين لنا أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لأن مستوى المعنوية أكبر من 0.05 أي 0.05 <Prob = 0.347205، ومنه نقبل الفرضية العديمة H_0التي تقول أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا ونرفض الفرضية البديلةH_1 التي تقول أن البواقي غير موزعة توزيعا طبيعيا، ومنه البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

ت- **مشكلة المقاطع مع البواقي :**

من خلال نتائج **الجدول رقم(13)**يتبين لنا أن المقطع Pesaran CD مرتبط بالبواقي وذلك لأن مستوى المعنوية له أكبر من 0.05 أي أن Prob = 0.6273 > 0.05، فهنا نرفض الفرضية البديلة H_0 ونقبل الفرضية العديمة H_1 أي أن هناك ارتباط بين البواقي والمقاطع.

2.III. مناقشة النتائج :

أولا.تحليل نتائج دراسة العلاقة بين العائد على الأصول ROA ونسب مخاطر السيولة :

أ- أثر نسبة التغطية النقدية على العائد على الأصول:

بينت الدراسة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والعائد على الأصول بحيث كل زيادة في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة العائد على الأصول ب 7.75%، ومن هنا نستطيع القول أن هناك تأثير إيجابي بين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لهذه البنوك عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يدل على أن البنوك تملك إدارة ناجحة لأصولها ، أي أن البنك يملك تسيير جيد لأصوله السائلة، وعليه فإنه كلما زاد هذا المؤشر أدى إلى كفاية قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته المالية إتجاه المستثمرين.

ب- أثر نسبة التوظيف على العائد على الأصول:

بينت الدراسة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والعائد على الأصول بحيث كل زيادة في نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة لعائد على الأصول ب 5.16%، ومن هنا نستطيع القول أن هناك تأثير إيجابي بين نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع لهذه البنوك عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يدل على وجود سياسة في توظيف الأموال المتاحة المتحصل عليها من الودائع في تلبية حاجيات الزبائن من القروض و التسليفات، وعليه فإنه كلما زاد هذا المؤشر أدى ذلك إلى مقدرة البنك على منح قروض جديدة وبالتالي انخفاض في كفاية البنك على الوفاء بإلتزاماتهإتجاه المودعين وبذلك الإنخفاض في السيولة، ومنه عدم الوقوع في خطر السيولة.

ت- أثر نسبة السيولة القانونية على العائد على الأصول :

لا توجد علاقة بين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والعائد على الأصول لعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وعليه هذه النسبة ليس لها تأثير في هذه الدراسة على العائد على الأصول، وهذا ما يدل على عدم نجاح الإدارة في تسيير موجوداتها في السياسة المالية للبنك.

ومن المفروض أن تكون هناك علاقة بين هذه النسبة والربحية حيث كلما زاد هذا المؤشر أدى إلى كفاءة البنك على الوفاء بإلتزاماته المالية المستحقة إتجاه المودعين والمستثمرين والمقرضين اليومية في أوقات الأزمات.

ثانيا. تحليل نتائج دراسة العلاقة بين العائد على حقوق الملكية ROEونسب مخاطر السيولة.

أ- أثر نسبة التغطية النقدية على العائد على حقوق الملكية:

بينت الدراسة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والعائد على حقوق الملكية بحيث كل زيادة في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة العائد على الأصول ب 59.76%، ومن هنا نستطيع القول أن هناك تأثير إيجابي بين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لهذه البنوك عند مستوى معنوية 5% ، ومنه العائد على حقوق الملكية تسير طردا إتجاه نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، أي كلما إنخفضت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول تشير إلى ضعف قدرة المصرف على الوفاء بإلتزاماته المالية واجبة الدفع، وعليه فإن الإفراط في الإنخفاض ينعكس إيجابا على العوائد المصرفية وذلك لإستغلال الأموال في الإستثمارات التي ممكن أن تدر ربحا على البنك.

ب- أثر نسبة التوظيف على العائد على حقوق الملكية :

لا توجد علاقة بين نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والعائد على حقوق الملكية وذلك لعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وعليه هذه النسبة ليس لها تأثير في هذه الدراسة على العائد على حقوق الملكية، ويرجع ذلك لعدم وجود سياسة في توظيف الأموال المتاحة المتحصل عليها من الودائع في تلبية حاجيات الزبائن من القروض و التسليفات.

ومن المفروض أن تكون هناك علاقة بين هذه النسبة والربحية حيث كلما زاد هذا المؤشر أدى ذلك إلى مقدرة البنك على منح قروض جديدة وبالتالي إنخفاض في كفاية البنك على الوفاء بإلتزاماته إتجاه المودعين وبذلك إنخفاض في السيولة ومنه يجب على البنك أخذ الحيطة والحذر إتجاه طلبات القروض الجديدة، حتى لا يقع في عدم تلبية إلتزاماته المالية مع الآخرين.

ت- أثر نسبة السيولة القانونية على العائد على حقوق الملكية:

لا توجد علاقة بين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والعائد على حقوق الملكية لعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وعليه هذه النسبة ليس لها تأثير في هذه الدراسة على العائد على حقوق الملكية، وهذا ما يدل على عدم نجاح الإدارة في تسيير موجوداتها في السياسة المالية للبنك.

ومن المفروض أن تكون هناك علاقة بين هذه النسبة والربحية حيث كلما زاد هذا المؤشر أدى إلى كفاءة البنك على الوفاء بإلتزاماته المالية المستحقة إتجاه المودعين والمستثمرين والمقرضين اليومية في أوقات الأزمات.

IV- الخلاصة :

بعد محاولتنا لدراسة إدارة مخاطر السيولة والربحية في البنوك عينة الدراسة، توصلنا إلى أن لإدارة السيولة في البنوك التجارية أمرا بالغ الأهمية نظرا للمخاطر التي قد تنتج عن فشل البنوك في المحافظة على المستويات الملائمةللسيولة لديها، والتي تؤدي في معظمها إلى تدني ربحية البنوك وفشلها كمؤسسات مالية، وتعتبر إدارة مخاطر السيولة مؤشر فعال لتحسين وزيادة ربحية البنوك التجارية وللموازنة بين السيولة كسياسة وتحسين الربحية كهدف يتطلب على البنوك زيادة الربحية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والإدارة الجيدة للودائع والسيولة.

الاستنتاجات : انطلاقا مما سبق تم التوصل إلى مجموعة من النتائج ممثلة فيما يلي :

- وجود علاقة طردية بين نسبة التغطية النقدية والعائد على الأصول؛
- وجود علاقة طردية بين نسبة التوظيف والعائد على الأصول؛

-عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية والعائد على الأصول؛

-وجود علاقة طردية بين نسبة التغطية النقدية والعائد على حقوق الملكية؛

-عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة التوظيف والعائد على حقوق الملكية؛

-عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة القانونية والعائد على حقوق الملكية.

التوصيات :

-ضرورة الإعتماد على إطار عام لإدارة مخاطر السيولة يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية؛

-تطوير الإستراتيجية والسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة وتحديد مستوى المخاطر المرغوب فيها وتفعيل دور مجالس الإدارة في هذا المجال؛

-الالتزام بالقوانين المحلية والخارجية المتمثلة في بلجنة بازل وقراراتها؛

-محاولة التركيز على الربحية التي تشير إلى مدى قدرة البنك على تحقيق الأرباح؛

-ينبغي على البنوك الخاصة إستقطاب المزيد من الودائع، و إستغلالها في عملياتها الإستثمارية لما في ذلك من أثر إيجابي في تحسين ربحيتها.

ملاحق:

الجدول رقم (01): الدراسة الإحصائية لمتوسطات البيانات

ROE	ROA	CR3	CR2	CR1	
0.1167	0.0177	0.1084	0.5649	0.2105	BNA
0.2177	0.0276	0.3861	0.8273	0.2820	AGB
0.1105	0.1210	0.1621	0.5284	0.1881	BDL
0.1201	0.0019	0.1548	0.5048	0.1655	BEA
0.1367	0.0127	0.1528	0.5314	0.1655	SGA
0.0410	0.0017	0.1063	0.4814	0.1221	BNP
0.1238	0.0315	0.1784	0.5730	0.1890	المتوسط
0.0567	0.0442	0.1046	0.1276	0.0542	الإنحراف المعياري
0.0410	0.0017	0.1063	0.4814	0.1221	أدنى قيمة
0.2177	0.1201	0.3861	0.8273	0.2820	أعلى قيمة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS22.

الجدول رقم (02): إختيار الصيغة الرياضية للنموذج

HANNAN-QUINN	SCHWARZ CRITERION	AKAIKE INFO CRITERION	
-5.87	-5.79	-5.92	خطي
3.54	3.63	3.50	نصف لوغريتم ROA
-5.25	-5.16	-5.30	نصف لوغريتم نسب مخاطر السيولة
2.61	2.69	2.56	لوغاريتمي

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 10

الجدول رقم (03): نتائج تقدير العلاقة بين ROA ونسب مخاطر السيولة

نماذج التقدير		المعامل	المتغيرات
PRM	FEM	REM		
-	0.064201	-0.125958	β_0	C
-	0.4833	0.0000	الإحتمال (Prob)	
-	0.043102	0.075775	β_1	CR1
-	0.1281	0.0004	الإحتمال (Prob)	
-	0.042029	0.051659	β_2	CR2
-	0.0913	0.0306	الإحتمال (Prob)	
-	-0.009292	0.019485	β_3	CR3
-	0.6641	0.3730	الإحتمال (Prob)	
-	-0.008932	0.008655	β_4	ACTIF
-	0.3469	0.0005	الإحتمال (Prob)	
-	3.35E-12	2.04E-12	β_5	INTERE
-	0.7531	0.0020	الإحتمال (Prob)	
-	0.814070	0.673414	R-squared	
-	10.94595	12.37190	f-statistic	
-	0.000001	0.00001	Prob(f-statistic)	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 10

الجدول رقم (04): نتائج اختبار لاغرونج

Lagrange multiplier (LM) test for panel data
Date: 04/21/18 Time: 16:04
Sample: 2011 2016
Total panel observations: 36
Probability in ()

Null (no rand. effect) Alternative	Cross-section One-sided	Period One-sided	Both
Breusch-Pagan	0.344288 (0.5574)	0.011671 (0.9140)	0.355959 (0.5508)
Honda	0.586761 (0.2787)	0.108030 (0.4570)	0.491292 (0.3116)

الجدول رقم (05): النموذج الأمثل لنسب مخاطر السيولة و ROA

Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 04/21/18 Time: 16:18
Sample: 2011 2016
Periods included: 6
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.125958	0.021714	-5.800885	0.0000
CR_1	0.075775	0.018895	4.010378	0.0004
CR_2	0.051659	0.022762	2.269493	0.0306
CR_3	0.019485	0.021545	0.904373	0.3730
ACTIF	0.008655	0.002202	3.929769	0.0005
INTER	2.04E-12	6.00E-13	3.392134	0.0020

R-squared	0.673414	Mean dependent var	0.022806
Adjusted R-squared	0.618983	S.D. dependent var	0.013556
S.E. of regression	0.008368	Akaike info criterion	-6.577808
Sum squared resid	0.002101	Schwarz criterion	-6.313888
Log likelihood	124.4005	Hannan-Quinn criter.	-6.485693
F-statistic	12.37190	Durbin-Watson stat	1.312523
Prob(F-statistic)	0.000001		

الجدول رقم (06): نتائج إختبار اختلاف التباين

Panel Cross-section Heteroskedasticity LR Test
Null hypothesis: Residuals are homoskedastic
Equation: UNTITLED
Specification: ROA C CR_1 CR_2 CR_3 ACTIF INTER

	Value	df	Probability
Likelihood ratio	2.110803	6	0.9092

LR test summary:

	Value	df
Restricted LogL	124.4005	30
Unrestricted LogL	125.4559	30

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 10

الجدول رقم (07): نتائج اختبار المقاطع والبواقي

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: Untitled
Periods included: 6
Cross-sections included: 6
Total panel observations: 36
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	12.67634	15	0.6273
Pesaran scaled LM	-0.424240		0.6714
Pesaran CD	0.638592		0.5231

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 10.

الجدول رقم (08): إختيار الصيغة الرياضية للنموذج

HANNAN-QUINN	SCHWARZ CRITERION	AKAIKE INFO CRITERION	
-2.07	-2.98	-2.11	خطي
2.78	2.86	2.74	نصف لوغريتم ROE
-1.38	-1.30	-1.42	نصف لوغريتم نسب مخاطر السيولة
2.28	2.35	2.23	لوغاريتمي

الجدول رقم (09): نتائج تقدير العلاقة بين العائد على ROE ونسب مخاطر السيولة

نماذج التقدير			المعامل	المتغيرات
PRM	FEM	REM		
–	0.064201	-0.125958	β_0	C
–	0.4833	0.0000	الإحتمال (Prob)	
–	0.043102	0.075775	β_1	CR1
–	0.1281	0.0004	الإحتمال (Prob)	
–	0.042029	0.051659	β_2	CR2
–	0.0913	0.0306	الإحتمال (Prob)	
–	-0.009292	0.019485	β_3	CR3
–	0.6641	0.3730	الإحتمال (Prob)	
–	-0.008932	0.008655	β_4	ACTIF
–	0.3469	0.0005	الإحتمال (Prob)	
–	3.35E-12	2.04E-12	β_5	INTERE
–	0.7531	0.0020	الإحتمال (Prob)	
–	0.814070	0.673414	R-squared	
–	10.94595	12.37190	f-statistic	
–	0.000001	0.00001	Prob(f-statistic)	

الجدول رقم (10): نتائج إختبار لاغرانج

Lagrange multiplier (LM) test for panel data
Date: 04/21/18 Time: 00:04
Sample: 2011 2016
Total panel observations: 36
Probability in ()

Null (no rand. effect) Alternative	Cross-section One-sided	Period One-sided	Both
Breusch-Pagan	3.068617 (0.0798)	0.005111 (0.9430)	3.073728 (0.0796)
Honda	1.751747 (0.0399)	-0.071492 (0.5285)	1.188120 (0.1174)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 10.

الجدول رقم (11): النموذج الأمثل للعائد على لنسب مخاطر السيولة وROE

Dependent Variable: ROE
Method: Panel Least Squares
Date: 04/21/18 Time: 00:27
Sample: 2011 2016
Periods included: 6
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.044792	0.210692	0.212594	0.8331
CR_1	0.597630	0.183340	3.259685	0.0028
CR_2	0.226794	0.220869	1.026826	0.3127
CR_3	0.229381	0.209059	1.097205	0.2813
ACTIF	-0.030430	0.021371	-1.423884	0.1648
INTER	-6.51E-12	5.82E-12	-1.118543	0.2722

R-squared	0.409926	Mean dependent var	0.206384
Adjusted R-squared	0.311580	S.D. dependent var	0.097861
S.E. of regression	0.081196	Akaike info criterion	-2.032886
Sum squared resid	0.197784	Schwarz criterion	-1.768966
Log likelihood	42.59195	Hannan-Quinn criter.	-1.940771
F-statistic	4.168212	Durbin-Watson stat	0.886081
Prob(F-statistic)	0.005398		

الجدول رقم (12): نتائج إختبار اختلاف التباين

Panel Cross-section Heteroskedasticity LR Test
Null hypothesis: Residuals are homoskedastic
Equation: UNTITLED
Specification: ROE C CR_1 CR_2 CR_3 ACTIF INTER

	Value	df	Probability
Likelihood ratio	19.72300	6	0.0031

LR test summary:

	Value	df
Restricted LogL	42.59195	30
Unrestricted LogL	52.45345	30

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 10.

الجدول رقم (13): نتائج اختبار المقاطع والبواقي

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: Untitled
Periods included: 6
Cross-sections included: 6
Total panel observations: 36
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	30.29482	15	0.0109
Pesaran scaled LM	2.792440		0.0052
Pesaran CD	0.605528		0.5448

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 10.

الشكل رقم (01): قيم متوسطات CR1

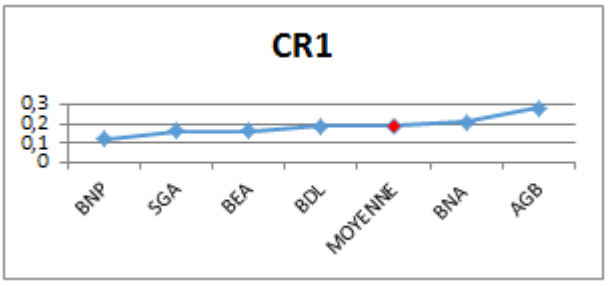

الشكل رقم (02): قيم متوسطات CR2

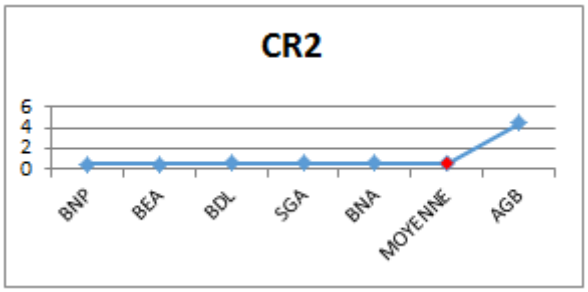

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات EXCEL10.

الشكل رقم (03): قيم متوسطات CR3

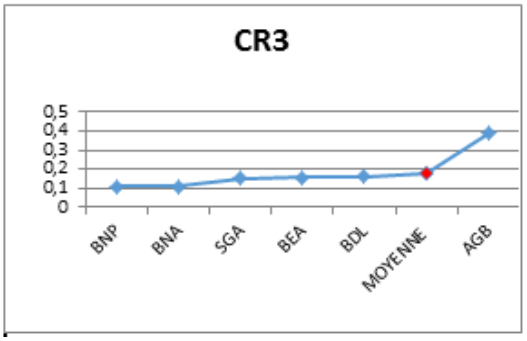

الشكل رقم (04): قيم متوسطات ROA

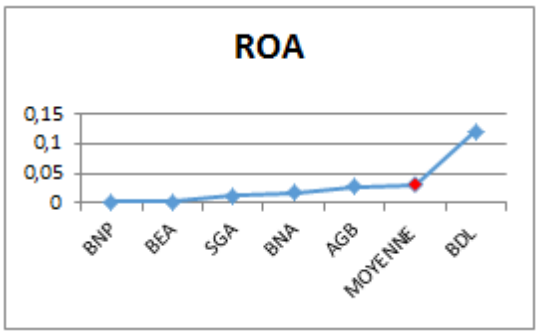

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات EXCEL10.

الشكل رقم (05): قيم متوسطات ROE

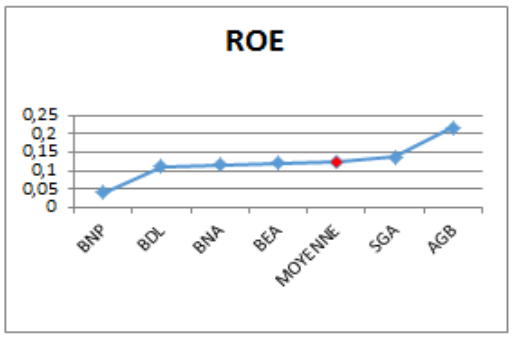

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات EXCEL10.

الشكل رقم (06): اختبار (Jarque-Bera) للنموذج

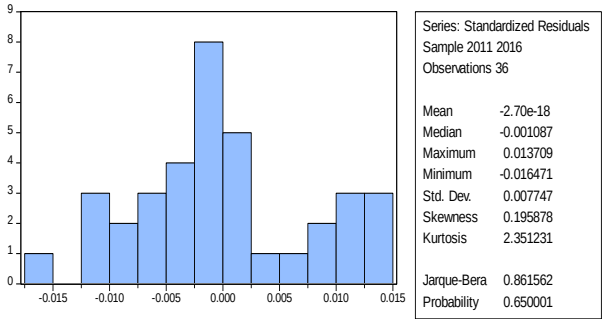

الشكل رقم (07): اختبار (Jarque-Bera) للنموذج

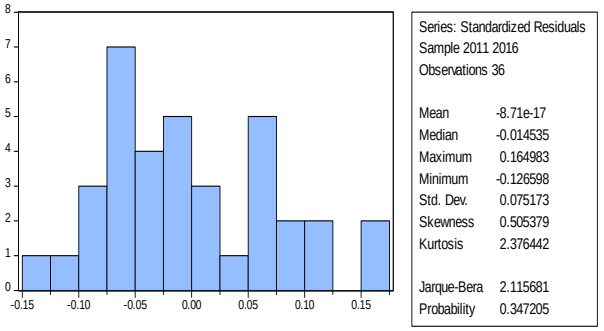

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10.

– الإحالات والمراجع :

1باسل جبر حسن أبو زعيتر(2006)، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

[2]-ZaphaniahAkungaMaaka(2013), **the relationship between liquidity risk and financial performance of commercial** banks in Kenya.

[3] -Tom MungaiOuma (2015),**Effects of liquidity risk onprofitability of commercial banks in kenya**,project the degree of master of science (finance), school of business of the university of Nairobi.

3 خميسي قايدي، أمينة بن خزناجي(2016)، **قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية**، مجلة الإبتكار والتسويق، 03(03)، الجزائر : جامعة برج بوعريريج، ص .ص 125-135.

5 عبد المطلب عبدالحميد(2000)،**البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها**،الدار الجامعية،مصر، ص231.

6 طبي عائشة،(2017)، **إدارة مخاطر السيولة وتأثرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك دراسة مقارنة**، أطروحةدكتوراه في علوم التسيير، جامعة غرداية، ، ص32.

7 أحلام بوعبدلي، حمزة عمي السعيد(2014)،**دعم تسيير السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**،مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 07(02)، الجزائر جامعة غرداية،ص.ص 111.-112،على الخط : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/34428 (تاريخ الزيارة 2017/11/20).

8 Basel Committee on Banking Supervision (2008), **Principles for sound liquidity risk management and supervision**, Bank for International Settlements, p3-4.

9 نصر رمضان أحلاسه(2013)،**دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية-غزة، ص 60.

10 Basel Committee on Banking Supervision(2008) ,Op.Cit, p 4-5

11 رجاء رشيد عبد الستار(2012)،**تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية 31(2012)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد الواحد والثلاثون، ص125.

12 حاكم الربيعي، حمد عبد الحسين راضي(2011)،**حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية، ص 130.

13اللوزي وآخرون (1997)،**إدارة المصارف**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص 122.

14 منذر مرهج، عبد الواحد حمودة، رامي أكرم مزيق(2014)، **تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات**،36(2014)، مجلة جامعة تشرين، العدد الثاني، ص332 .

15 علي محمود محمد، **سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية (2014)**، 30 (2014)،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،العدد الأول، 2014، ص6.

16 Raghad FawziSharaf& Fayez Salim Haddad(2015)**The Relationship between Working Capital Management and Profitability for Industrial Companies Listed in Amman Stock Exchange**, Jordan Journal of Business Administration, Volume 11, No.2, p 513.

17حمزة محمود الزبيدي(2011)،**التحليل المالي لأغراض تقييم والتنبؤ بالفشل**، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ص 220.

18عاشوري صورية(2014) ، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس/ سطيف، ص 62.

19 نماذج Panal : وهي نماذج إحصائية تعنى بدراسة المشاهدات المقطعية المرصودة عبر فترة زمنية معينة، حيث إذا كانت هذه الفترات الزمنية متساوية سميت بالبيانات الطويلة المتزنة،أما إذا كانت غير متساوية فتسم بنماذج البيانات الطويلة غير المتزنة وتنقسم إلى ثلاثة نماذج رئيسية : نموذج الإنحدار التجميعي؛نموذج التأثيرات الثابتة؛نموذج التأثيرات العشوائية.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

حدة فروحات، عمر الفاروق زرقون وعلي بن ساحة (2018)، **إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية، دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2011-2016)**، مجلة الباحث، المجلد 18(العدد 01)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 521-534.